الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع افتراضي للجنة الاستشارية المشتركة لشراكة الحكومة المفتوحة .

**التاريــــــخ:** 14 فيفري 2022 على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

**المكـــــــان:** اجتماع على الخط.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، رئاسة الحكومة،
	+ السيّدة ريم القرناوي: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة سوسن معلى: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة سنية غربي: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة هدى السنوسي: رئاسة الحكومة،
	+ السيد محمد بوعزيز: الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية،
	+ السيدة ندى عطوي: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة عائشة القرافي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
	+ السيد وسام الهاني: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
	+ السيدة منى المكي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
	+ السيدة إيمان السلامي : الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
	+ السيدة إسراء الرحماني: جمعية "خرائط المواطنة"
	+ السيد أنيس داود: عن القطاع الخاص.

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتح السيد خالد السلامي الجلسة من خلال التذكير بالأشكال الذي مازال قائما مع المكتب التنفيذي لشراكة الحكومة المفتوحة والمتعلق بتأخر إصدار تقارير غلق الميزانية مشيرا أن تقرير غلق الميزانية لسنة 2019 قد صدر ولكن بعد الآجال القانونية. كما أكّد في هذا الإطار على ضرورة العمل على إصدار تقرير غلق الميزانية لسنة 2020 في الآجال القانونية (قبل نهاية شهر جوان 2022) وذلك حتّى لا تخضع تونس للإجراءات الاستثنائية التي يمكن أن تؤدي بها إلى تعليق عضويتها بمبادرة "شراكة الحكومة المفتوحة".

كما أشار أن التقرير الأول للتقييم المستقل المتعلق بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة قد تمّ نشره على موقع شراكة الحكومة المفتوحة https://www.opengovpartnership.org/

ثمّ تمّ عرض مستوى التقدم في تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023). وفي ما يلي أهم النقاط التي تمّ التطرق إليها:

|  |  |
| --- | --- |
| التعهد | نسبة التقدّم في تنفيذ التعهد والملاحظات المتعلّقة به |
| المحور الأول: الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية |
| تعهد عدد 1: استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة | بالنسبة لهذا التعهد، وفي ما يتعلّق بالتعهد الفرعي الخاص بإعداد مشروع الأمر الداخلي المتعلّق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية، بيّنت السيدة ندى عطوي أن مشروع هذا الأمر قد تمّ عرضه في مناسبتين على مجالس وزارية ولكنه مازال لم يصدر. كما أشارت السيّدة ندى أن الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية بصدد إعداد مشروع القانون المتعلّق بإعادة استعمال البيانات العمومية وقد تمّت استشارة الوزارات حول هذا المشروع وسيتمّ عرضه لاحقا على المحكمة الإدارية. |
| تعهد عدد2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية | أشار السيد محمد بوعزيز أنه بالنسبة للتعهد الفرعي المتعلّق بتطوير المنصة الإلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير هياكل التدقيق والرقابة، إلى وجود إمكانية لعلاقات تعاون وشراكة بين الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبرنامج الأمم المتّحدة الانمائيPNUD وكذلك مع الجانب الكوري (مركز التعاون التونسي الكوري في مجال الإدارة الإلكترونية ) وذلك بهدف العمل على تطوير منظومة مندمجة تمكّن من التفاعل والعمل الجماعي بين مختلف هياكل الرقابة. وهو ما سيمكّن من انجاز التقارير الرقابية بصفة آلية باعتماد هذه المنظومة. وقد تمّ إلى حد الآن الحصول على الموافقة المبدئية لتطوير هذا التعاون مع الجانب الكوري من خلال اعداد دراسة جدوى في خصوص هذه المنصة خلال سنة 2022. في ما يتعلّق بنشر التقارير الرقابية، بيّن السيد بوعزيز أن تقرير الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية للفترة 2019-2020 قد تمّ إعداده. كما أن التقرير الخاص بالفترة 2020-2021 قد بلغ انجازه المراحل النهائية وسيتمّ تقديم التقريرين معا لرئيس الجمهورية. بالنسية لتقرير الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية، فقد تمّ نشره بتاريخ 14 فيفري 2022 .بقية هيئات الرقابة، هي بصدد العمل على إعداد تقاريرها الرقابية وسيشهد نسق إعداد هذه التقارير أكثر سرعة مع دخول المنصة الإلكترونية حيز الاستغلال.في إجابته على أحد الأسئلة المتعلقة بالدليل حول الممارسات الفضلى والمعايير الدولية لنشر التقارير الرقابية، ذكّر السيد محمد بوعزيز أنه خلال الندوة السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، قد تمّ تقديم وثيقة مرجعية تتضمّن تلخيص لأهم المعايير المعتمدة لنشر التقارير الرقابية و يمكن الاستئناس والعمل بها على مستوى كل الهياكل الرقابية.من جهتها أشارت السيدة إيمان السلامي عن الجمعية التونسية للمراقبين العموميين إلى تنظيم هذه الأخيرة لسلسلة من الدورات التكوينية لفائدة المجتمع المدني والطلبة وذلك خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021 وذلك بهدف التعريف بالعمل الرقابي وبخصوصية التقارير الرقابية وبالممارسات المثلى لنشر التقارير الرقابية.كما أشارت السيدة منى المكي إلى إنه بالإضافة إلى الدليل الذي أعدته الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية حول الممارسات الفضلى لنشر التقارير الرقابية قامت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين بإعداد دليل مبسط حول التقارير الرقابية من الإعداد إلى النشر وهو دليل موجه بالأساس لفائدة المجتمع المدني وذلك لتقريب المفاهيم منهم وتحسيسهم بضروررة نشر التقارير الرقابية. هذا وسيقع تنظيم دورات تكوينية إضافية خلال شهر مارس لفائدة المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات الممثلة في لجنة القيادة المكلفة بإعداد وتنفيذ خطة العمل الرابعة حول شراكة الحكومة المفتوحة.من جهة أخرى تفاعلت السيدة منى المكي مع النقطة التي أثارها السيد محمد بوعزيز بخصوص إعداد منصة الكترونية تتضمن فضاء خاص بالتقارير الرقابية مما يسمح لهيئات الرقابة بنشر تقاريرها ضمنها ، مشيرة إلى ضرورة التفكير في وضع الآليات الكافية لضمان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بمختلف التقارير المنشورة. |
| تعهد عدد 4: تكريس الشفافية المالية | بالنسبة للتعهد الفرعي الخاص بتطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا)، أشارت السيدة ريم القرناوي إلى يوم العمل الذي تمّ تنظيمه مع المجتمع المدني للحصول على مقترحاته وملاحظاته بخصوص إعداد النسخة الأوليّة لكراس الشروط الخاصة بهذه البوابة. بالنسبة لنشر معطيات مفصّلة حول المنح المسندة من ميزانية الدولة لفائدة الجمعيات والوداديات والحرص على توفير كافة التفاصيل المتعلقة بها، تمّ التوضيح أن التطبيقية التي أنشأتها الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية تخص المنح المسندة في القطاع الثقافي فقط ولا تشمل المنح المسندة في إطار تدخلات وزارة المالية. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في هذا الإطار.كما تمّت الإشارة إلى مواصلة العمل في إطار مبادرات للتعاون مع المبادرة العالمية للشفافية المالية: Global Initiative for FiscalTransparencyوذلك في ما يتعلق بإعداد ميزانية الدولة المبسطة المواطن. |
| تعهد عدد 5 : تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها | في ما يتعلق بالتعهد الفرعي الخاص بجرد البيانات العمومية ذات الاولوية على مستوى عدد من القطاعات، ذكّرت السيدة ريم القرناوي أنه يتمّ العمل على تعزيز هذه التجربة من خلال العمل على جرد البيانات العمومية المفتوحة بعدد من القطاعات ذات الأولوية، حيث تمّ عقد جلسات عمل في الغرض مع كل من وزارة التجهيز، وزارة التعليم العالي، وزارة الاقتصاد والتخطيط و وزارة الشؤون الدينية. تهدف هذه الجلسات إلى تقديم مشروع جرد البيانات العمومية وضبط منهجية تنفيذه وحث الوزارات على الانخراط فيه. كما سيتمّ برمجة جلسات عمل أخرى على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية.في نفس الإطار، وبهدف رقمنة عملية جرد البيانات العمومية، تمّ التذكير بالنظام الإلكتروني لإدارة جرد البيانات العمومية الذي تمّ الانتهاء من تطويره أواخر ديسمبر 2021 على مستوى مركز التعاون التونسي الكوري في مجال الإدارة الإلكترونية. وقد بلغت هذه المنظومة الالكترونية حاليا مرحلة " الاختبارات" بالمركز الوطني للإعلامية وسيتمّ لاحقا إيواءه بصفة كلية بهذا المركز. هذا النظام الالكتروني سيتمّ اعتماده مستقبلا في عملية جرد البيانات العمومية على مستوى الوزارات المعنية بجرد بياناتها العمومية. بالنسبة للتعهد الفرعي الخاص بتطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة تراعي الخصائص الفنية المنصوص عليها ضمن الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021، أشارت السيدة سنية الغربي أنه قد تمّ استكمال إعداد الخصائص المرجعية (كراس الشروط) الخاصة بتطوير هذه البوابة. وفي إطار برنامج تعاون مع البنك الدولي، تمّ فتح باب الترشحات بهدف اختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بتطوير هذه البوابة، وقد أفرزت عملية الفرز اختيار خبير تونسي للقيام بتطوير النسخة الثالثة من هذه البوابة. كما تمّت الإشارة أنه سيتمّ تكوين فريق عمل متعدد الاختصاصات لمتابعة تنفيذ هذا التعهد الفرعي. وفي إطار برنامج "PAGOF "، وهو برنامج دعم الحكومات الافريقية الفرنكوفونية المنخرطة في شراكة الحكومة المفتوحة، بيّنت السيدة ريم قرناوي أن إعداد دليل خاص بفتح البيانات العمومية قد بلغ المرحلة النهائية .هذا الدليل موجه للمسؤولين على برنامج البيانات العمومية المفتوحة بمختلف الوزارات وغيرها من الهياكل العمومية.السيدة إسراء الرحماني، أشارت إلى اهتمامها للاطلاع على المنظومة الالكترونية لجرد البيانات العمومية و على النسخة الأوليّة من الدليل الخاص بفتح البيانات العمومية وإلى مزيد التنسيق لجرد البيانات العمومية الخاصّة بوزارة الصحة.السيد أنيس داود أثار مسألة خارطة الطريق المعتمدة في تنفيذ برنامج البيانات العمومية المفتوحة لاسيما من ناحية حوكمة البرنامج. وللإجابة حول هذا التساؤل، تمّ التذكير بالدراسة المنجزة سنة 2017 في إطار التعاون مع البنك الدولي لتشخيص مدى جاهزية تونس في مجال البيانات المفتوحة وما أنتجته هذه الدراسة من مقترحات. كما تمّت الإشارة إلى الباب المتعلق بقيادة برنامج البيانات العمومية المفتوحة ضمن الأمر الحكومي عدد3 لسنة 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة. هذا إلى جانب التذكير بأن البيانات المفتوحة هي من ضمن المحاور الرئيسية للدراسة الاستراتيجية للإدارة الذكية 2020. |
| تعهد عدد7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم | أشار السيد وسام الهاني إلى صعوبات على مستوى الاتصال بالوزارة لمتابعة تنفيذ هذا التعهد بالنظر إلى عدم توفر منسق حاليا على مستوى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وصعوبة تنظيم لقاء مع المسؤولين بالوزارة لتوفير الدعم اللازم للإسراع في تنفيذ هذا التعهد.  |
| المحور الثاني: المشاركة العمومية |
| تعهد عدد8: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس | ذكّرت السيدة ريم القرناوي بالإطار العام لهذا التعهد الذي يتمّ تنفيذه بتمويل ودعم من منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وأشارت كذلك إلى التقدم المنجز في المرحلة الأولى من تنفيذ التعهد والمتعلق بدراسة حول تشخيص واقع الحكومة المفتوحة بتونس. هذه الدراسة التشخيصية تمّ إعدادها اعتمادا على استبيان موجه لعدد من الوزارات والهيئات والهياكل العمومية وجمعيات المجتمع المدني وعلى استشارة تم تنظيمهاعلى موقع الاستشارات العمومية. هذا إلى جانب تنظيم ورشة عمل استشارية في الغرض . وستكون هذه الدراسة جاهزة خلال الفترة القادمة.في نفس السياق، تمّت الإشارة أنه سيتمّ الاعتماد على خبير تونسي لإعداد استراتيجية الحكومة المفتوحة. وبعد التوصّل بعدد من الترشحات في الغرض، ستتمّ خلال الفترة القادمة دراسة و فرز الملفات لاختيار هذا الخبير.  |
| تعهد عدد 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي | ذكّرت السيدة سوسن معلى أنه قد تمّ فتح باب الترشح أمام البلديات لتقديم طلبات الترشح لاختيار 12 بلدية للمشاركة في مشروع  "خطة عمل الشباب". وقد تمّ اختيار 12 بلدية من بين 25 بلدية قدمت ترشحها للمشاركة في هذا المشروع. إلى جانب ذلك، فقد تمّ القيام بالأعمال التالية: - اختيار مكتب الدراسات "StreamLineconsulting "الذي سيتولى تأطير البلديات في تنفيذ مشروع "خطة عمل الشباب" وذلك من طرف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي،- تنظيم جلسة عمل عن بعد يوم 27 جانفي 2022 للإعلان عن الانطلاق في تنفيذ المشروع وذلك بمشاركة أكثر من 30 شخصا من بينهم عدد من رؤساء البلديات ومستشارين بلديين وإطارات بلدية يمثلون 12 بلدية. بالإضافة لممثلين عن وحدة الإدارة الالكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والجامعة الوطنية للبلديات التونسية و مكتب الدراسات. وقد تمّ خلال هذه الجلسة تقديم شرح مفصّل حول مسار تنفيذ مشروع "خطط عمل الشباب"، كما تمّ توضيح عديد النقاط المتعلقة بتنفيذ المشروع.وبالنسبة للأعمال المستقبلية لتنفيذ التعهد:* خلال الفترة الفاصلة بين 09 و16 فيفري 2022: يتواصل تنظيم جلسات العمل عن بعد مع كل بلدية لشرح كيفية اختيار أعضاء فريق العمل( 2 ممثلين عن البلدية، ممثل عن دار الشباب، ممثل عن دار الثقافة و4 من الشباب الناشط بالمجتمع المدني) الذي سيتولى إعداد خطّة عمل الشباب.
* خلال شهر مارس 2022: سيتمّ تنظيم ورشات عمل بكل بلدية بحضور فريق العمل ومختلف الأطراف المتدخلة في المشروع للانطلاق في الاعداد لخطة عمل الشباب
* خلال الأسبوع الأول من شهر ماي 2022: تنظيم ملتقى وطني بحضور كل البلديات وفرق العمل وكل الاطراف المتدخلة في المشروع
* من منتصف ماي إلى منتصف جوان 2022: تنظيم دورات تكوينية حول الحوكمة المحلية، الاتصال، ادارة الخلافات
* من منتصف جوان إلى منتصف جويلية 2022: إعداد وكتابة محتوى خطط عمل الشباب
* خلال شهر أوت 2022: تنظيم ملتقى وطني لتقديم خطط عمل الشباب
* خلال الفترة الفاصلة بين أوت وديسمبر 2022: تنفيذ خطط عمل الشباب
 |
| المحور الثالث: الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي |
| تعهد عدد11 :تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحليّ | في إطار تنفيذ هذا التعهد، بيّنت السيدة سوسن معلى أنه قد تمّ عقد اجتماع على الخط يوم 26 نوفمبر 2021 بمشاركة كل من مكتب الدراسات  " Hashtag-Agency" ومنسقي التعهد بمختلف البلديات (08 بلديات) والمسؤولين عن المشروع بالوكالة الألمانية للتعاون الدوليGIZ وممثلين عن وحدة الإدارة الالكترونية بهدف تقديم المشروع و برمجة الزيارات الميدانية للبلديات. وفي إطار المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع المتعلقة بالتشخيص وتحديد الحاجيات، تمّ القيام بهذه الزيارات خلال الفترة المتراوحة بين 23 ديسمبر 2021 و 11 جانفي 2022 وقد تمّ خلالها الاطلاع على تجربة البلديات في مجال الاتصال والتواصل وعلى أهم أعمالها المنجزة في هذا السياق. هذه الزيارات مثّلت كذلك فرصة لتقديم أجندة العمل للفترة المقبلة. |

وفي ختام الجلسة، تمّت الدعوة إلى مزيد الحرص على تأكيد مواظبة الحضور لكافة أعضاء اللجنة الاستشارية المشتركة لشراكة الحكومة المفتوحة من الطرفين الممثلين للقطاع العام والمجتمع المدني وخاصّة للمتغيبين باستمرار.